مُسْتَنَدات ابنِ السّرّاج الْمُرَجِّحَة لآراء الكوفيين النّحويّة

اعداد الباحث

إدريس حسن احمد القوزى

أستاذ اللغويات المساعد كلية العلوم والآداب بمحايل جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية

المُسْتَخْلَص:

يهدف هذا البحث إلى تناول الأدلة النّحويّة التي استند عليها ابنُ السّرّاج النّحويّ البصريّ في موافقاته للكوفيين في بعض المسائل النّحويّة، والكشف عنها، وإجراء نقاش حولها، لمعرفة هل أتى فيها بجديد أم لا؟ وتم اتّباع المنهج الوصفي؛ اعتمادا على التقرير للظاهرة النحوية وتحليلها.

وقد توصّل البحثُ إلى عدة نتائج، أهمها: أنّ ابن السّرّاج على الرغم من أنّه إمام من أئمة النحوي البصري؛ فإنَّه وافق الكوفيين في بعض المسائل النحوية، ومن هذه المسائل جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وجواز إعمال إنْ النافية عمل (ليس)، والحكم باسميّة رُبّ، وجعل فاعل (كفى بالله) ونحوِهِ ضميرًا مستترًا يعود إلى مصدر الفعل، وقصرُ عمل كي على نصب المضارع دون جرّ الاسم. وكانت المستنداتُ التي استند عليها في ترجيح آراء الكوفيين غالبها مأخوذة من الكوفيين أنفسهم، ولم يأت فيها بجديد، والمستندات ما بين سماع وقياس وتعليل قائم على الصنعة النحوية، وأنّ شيئًا منها قد خالف السماع الوارد عن العرب.

الكلمات المفتاحية: الترجيح النحوي؛ ابن السّرّاج؛ المستندات؛ النحو الكوفي.

Abstract:

This research aims to address the grammatical evidence relied upon by Ibn al-Siraj grammar Basri in his approvals of the Kufics in some grammatical issues, and to disclose, and to hold a discussion about them, to find out whether he came new or not? The descriptive approach was followed, based on the report of the grammatical phenomenon and its analysis.

The research has reached several results, the most important of which are: that Ibn al-Sarraj, although he is an imam of the imams of grammar Basri, it agreed Kufic in some grammatical issues, and these issues permissible to provide news (not) them, and the permissibility of the implementation of the work of the negative (not), and the rule in the name of the Lord, and make the actor (enough with God) and the like a hidden pronoun returns to the source of the act, and limit the work of ki to erect the present tense without dragging the name. The documents on which the weighting of the views of the Kufics were based, most of which were taken from the Kufics themselves, and nothing new came in them, and the documents between hearing, measurement and reasoning based on grammatical workmanship, and that none of them had contradicted the hearing received from the Arabs.

Keywords: grammatical Probability, Ibn as-Sarraj, Guides, Kufic Grammar.

مقدّمة:

يُعدُّ أبو بكر محمد بن السري البغدادي المعروف بابن السّرّاج المتوفى سنة 316ه إمامًا من أئمة النحو، وإليه انتهت الرياسة فيه بَعد المبرّد، وأخذ عنه الزَّجاجي، والسّيرافي، وأبو علي الفارسي وغيرهم. وكثر ثناء العلماء عليه، فقال عنه ابن خلكان: "كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب"[i]، وقال عنه الإمام الذهبي:"إنّه العلامة، إمام النحو، ومن انتهى إليه علم اللسان"[ii].

و ابن السّرّاج بصري المذهب في النحو، يَعدُّ نفسه منهم، ويعتمد المسموع من القبائل العربية الفصيحة التي لم تختلط بالأعاجم، ويترك القياس على القليل والنادر، ولا يأخذ عن أعراب الحطمة، ويستعمل المصطلحات البصرية ويحتفي بها، وقليلًا ما يستعمل المصطلحات الكوفية، ولم يكن ابن السّرّاج ناقلًا لآراء العلماء قبله فحسب، أو حاكيًا لأقوالهم فقط، إنما كان يعرف الآراء بدقة، ويقلّبها أدلةً وحججًا، ويُعالجها قياسًا وتعليلًا، ويرجّح منها ويختار، وقد جعله ذلك يخالف المذهب البصري في بعض المسائل النّحويّة ويميل إلى المذهب الكوفي، مرجّحًا له بمستندات، ساقها في كتابه الأصول في النحو وغيره، أو نُقلت عنه. ومخالفتُهُ للمذهب البصري في بعض المسائل لا تعني تخليه عن المذهب البصري وانتقاله إلى المذهب الكوفي، ما دام أنّه باقٍ على أصول المدرسة البصرية، إنما تعني أنّه باحثٌ عن الحقّ، متجردٌ من العصبية، متحررٌ من قيود التقليد.

والمستندات جمع مستند، والمستند اسم مفعول من الفعل (استند)، وهي كل ما يُعتمد عليه من حسيّ أو معنويّ، والمقصود بالمستندات في هذا البحث الأدلة والحجج النحوية التي يُعتمد عليها في الترجيحات والاختيارات.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في جمع المسائل التي خالف فيها ابنُ السّرّاج البصريين، وتجلية مستنداته عليها ومناقشتها؛ بغية التوصل إلى نتائج علمية فيها، والإجابة عن تساؤل، هو: هل أضاف ابن السّرّاج في ترجيحاته لآراء الكوفيين فيما استند عليه الكوفيون أم أنّه تبعهم في الآراء والمستندات؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- الاتيان على المسائل النحوية التي وافق فيها ابن السراج الكوفيين مخالفًا للبصريين.
- معرفة الأدلة والحجج التي استند عليها ابن السراج في موافقته للكوفيين.
- إدراك مدى موافقة ابن السراج لحجج الكوفيين وأدلتهم في ترجيحاتهم.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية من كونه يتناول مسألة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ويقف عند أدلة الكوفيين من وجهة نظر بصرية، ويشير إلى تأثر النحويين البصري والكوفي ببعضهما.

منهج البحث ومحتواه:

يسير البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي، واقتضى ذلك تقسيمه إلى مقدمة، وخمس مسائل، هي: جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وجواز إعمال إنْ النافية عمل ليس، اسميّة رُبّ، المسألة الرابعة: فاعلُ (كفى بالله) ونحوِهِ ضميرٌ يعود إلى مصدر الفعل، قصرُ عمل كي على نصب المضارع دون جرّ الاسم، وخاتمة.

المسألة الأولى: جواز تقديم خبر (ليس) عليها

من المسائل الخلافيّة بين النحويين البصريين والكوفيين تقديمُ خبر ليس عليها، فأجاز البصريون تقديمه، ومنعه الكوفيون[iii]، ووافق ابن السّرّاج الكوفيين في المنع فقال: "ولا يَتقدّم خبرُ ليس قبلها؛ لأنّها لم تُصَرَّفْ تَصَرُّفَ: كان"[iv]. فجمع في عبارته هذه بين التصريح القاطع بالمنع، وإثبات حجة المنع، وهي أنّ ليس لم تُصَرَّفْ تَصَرُّفَ: كان، فكأنّه يرى أنّ (ليس) لا تتصرف في نفسها فلا تتصرف في عملها، وفي شرحه لعبارته المانعة أشار إلى حجة أخرى، وهي أنّ بعض العرب شبّه (ليس) بـ (ما) ورتّب على ذلك أنّه يُمنع تقديم خبر (ليس) عليها كما يُمنع تقديم خبر (ما) عليها. ويُلاحَظ على مستند ابن السّرّاج في ترجيحه منع تقديم خبر (ليس) عليها أنّه لم يأت فيه بجديد على ما قاله الكوفيون المانعون، فقد اعتمد المستندات نفسها التي ساقها الكوفيون في المنع، وأنّه منعٌ قائمٌ على الصنعة النّحويّة المنحازة للقياس والمنطق، المهملة السّماع، على الرغم من وروده في المسألة، فقد قال الله- تعالى-: {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ} [هود: 8] (يَوْمَ) معمولُ الخبرِ الذي هو (مصروفاً)، وقد تَقَدَّمَ على (ليسَ)، وإذا جازّ تقدّم المعمول جازّ تقدّم العامل، قال أبو حيان في الآية: "وَقَدِ اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا قَالُوا: لِأَنَّ تَقَدُّمَ الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِتَقَدُّمِ الْعَامِلِ"[v].

وحكى بعضهم أنّ (يوم) منصوبٌ بفعل محذوف تقديره: لا يصرف عنهم العذابُ يوم يأتيهم، وهو تكلفٌ لا مبرر له، ومن السّماع قول الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً

وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الْخَفَا لَسْتُ أَقْدُمُ[vi].

قوله (في الخفا) معمول الخبر (أَقْدُمُ). ويُلاحظ على ابن السّرّاج أنّه قلب التشبيه بين (ليس) و(ما) النافية، فزعم أنّ (ليس) مشبّهة بـ (ما) والصحيح أن (ما) مشبهة بـ (ليس)، وقد أورده ابن السّرّاج نفسُهُ في باب ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال، حيث قال: "فمن ذلك (ما)، وهي تجري مجرى ليس"[vii].

المسألة الثانية: جواز إعمال إنْ النافية عمل ليس

من المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين (إنْ) النافية بين جواز الإعمال ومنعه، فذهب البصريون إلى إهمالها، وذهب الكوفيون إلى جواز إعمالها، ووافق ابن السّرّاج الكوفيين في جواز إعمالها عمل (ليس) فقال: [فكان سيبويه لا يرى في (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) إلّا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام ولا تغير الكلام، وذلك مذهب بني تميم.

قال أبو العباس وغيرُهُ: "نجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فُعِلَ ذلك في ما"، وهذا هو القولُ؛ لأنّه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى][viii]. فجمع ابن السّرّاج في قوله هذا بين ثلاثة أمور:

- الأول أورد رأي سيبويه الذي يمنع (إنْ) النافية من العمل، وأورد حجته في ذلك وهي أنّ (إنْ) النافية حرفٌ من حروف المعاني غير المختص بالاسم أو الفعل مثل ألف الاستفهام، وحروف المعاني غير المختصة لا تعمل.

- الثاني: ذكر رأي شيخه أبي العباس المبرّد القائل بجواز إعمالها.

- الثالث: رجّح إعمالها، مع بيان مستنده في ذلك، وهو قياسها على (ما) النافية، التي يجوز فيها الإعمال والإهمال لأنّها أشبهت (ليس).

ويُلاحظ على ترجيح ابن السّرّاج لرأي الكوفيين في جواز إعمال (إنْ) وإهمالها اكتفاؤه بمستند واحد وهو قياسها على (ما) النافية؛ وربّما السبب في ذلك أنّه أورده في معرض ردّه على سيبويه ومساندته للمبرّد، فكأنّه جعله ردًّا على قدر الحجة التي ساقها سيبويه، ومساندةً على قدر الدّليل الذي ذكره المبرّد.

ولعل الأمر -أيضا- يغود إلى أنّ القياس على إعمال (ما) المشبهة بـ (ليس) هو الحجة الأقوى في المسألة؛ بسبب أنّها سالمةٌ من معارض المانعين للإعمال، في حين أنّ الحجج الأخرى لم تسلم من المعارضة، فالسّماع في النثر كما في قراءة سعيد بن جبير[ix]: {إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ} [الأعراف: 194] ردّه البصريون بزعم مخالفة السواد[x]، والسّماع في الشعر كما في قول الشاعر:

إِنِ الْمَرءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ

وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا[xi].

جعلوه من باب الضرورة أو الشذوذ الذي لا يُقاس عليه[xii]؛ لذلك كلّه اختار أقوى الحجج التي قال بها المانعون أنفسهم في موضع آخر من الدرس النّحوي.

وقد أجاد في ترجيحه جواز إعمال (إنْ)؛ لموافقته للسّماع والقياس وبُعده عن التّكلف، وأجاد في انتقاء الحجة الأقوى السالمة من المعارضة.

المسألة الثالثة: اسميّة رُبّ

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في (رُبّ) بين الحرفية والاسمية، فذهب البصريون إلى أنّها حرفٌ، وذهب الكوفيون إلى أنّها اسمٌ، ووافق ابن السّرّاج الكوفيين في ذلك فيما نسبه إليه الرضي[xiii]، ومستنده في ذلك ثلاثة أمور:

- الأوّل أنّه أُخبر عنها في قول الشاعر:

إنْ يَقتلوكَ فإنّ قتلَكَ لم يكن

عارًا عليكَ وربّ قتلٍ عَارٌ[xiv].

الشاهد في قوله: (وربّ قتلٍ عَارٌ) فـ (رُبّ) مبتدأ، و(عار) خبرها، ولا يُخبر إلّا عن اسم. - والثاني: أنّه لا يظهر لها فعل تعديه أبدًا.

- والثالث: أنّها محمولة على (كم) الخبرية التي تفيد الكثرة، وهي اسم باتفاقٍ.

وهذه المستندات التي ذكرها ابن السّرّاج في اسمية (رُبّ) هي مما ساقه الكوفيون في ذلك، وهي مستنداتٌ لا تقوى على ترجّيح اسميّة (رُبّ)، وقد رُدَّ المستند الأول بأنّ (رُبّ) لا يُخبر عنها؛ لأنّها لا معنى لها في نفسها، ولأنّ الصفة تكون تابعة للمجرور بـها في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، وهي مُتّحدة المعنى، فيكون بذلك الخبر ليس عن (رُبّ)، إنما عن مبتدأ محذوف، والتّقدير: (وربّ قتلٍ هو عارٌ)، والجملة الاسمية صفةٌ لـ (قتلٍ) المجرورة بـ (رُبّ). ورُدَّ المستند الثاني بأنّ الفعل الذي تعديه لم يظهر لظهور معناه، ولأنّ الصفة قد نابت عنه، ورُدّ المستند الثالث بأنّ حملها على (كم) الخبرية ليس صحيحًا؛ لأنّ الاسمية لا تثبت لكلمة بالإلحاق في المعنى[xv].

وبهذا يتضح أنّ مستندات ابن السّرّاج في جعل (رُبّ) اسمًا قد أخذها من الكوفيين موافقة لرأيهم، وهي لا ترقى للترجيح، فيكون مذهبُ البصريين في المسألة هو الأقوى؛ بدليل أنّ معنى (رُبّ) لا يتضح إلّا في غيرها، وهذا شأنُ الحروف، وأنّ العرب تجرّ ما بعد (ربّ) في الكلام دائمًا، ولا يوجد سبب لجرّه غير كون (رُبّ) حرف جرّ، وأنّها لا تُجرّ أبداً، ولا يَدخل عليها حرفُ جرّ[xvi].

المسألة الرابعة: فاعلُ (كفى بالله) ونحوِهِ ضميرٌ يعود إلى مصدر الفعل

وقع خلافٌ بين النحويين البصريين والكوفيين[xvii] في فاعل (كفى) في نحو قوله تعالى: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [النساء: 79]، فذهب البصريون إلى أنّ الفاعل لفظ الجلالة، وأنّ الباء زائدة للتوكيد، والمعنى: (كفى اللهُ شهيدًا).

وذهب الكوفيون إلى أنّ الفاعل ضمير مستتر يعود إلى مصدر الفعل (كفى)، والباء ليست زائدة، والتّقدير: (كفى اكتفاؤُكَ بالله)، ورجّح ابنُ السّرّاج مذهب الكوفيين الذي يجعل الفاعل ضميرًا مستترًا يعود إلى مصدر الفعل، فقال: [وقولهم: {كَفَى بِاللَّهِ}، قال سيبويه: "إنّما هو (كفى الله) والباء زائدة، والقياس يوجب أنْ يكون التأويل: (كفى كفايتي بالله) فحُذِفَ المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود][xviii].

في هذا القول بدأ ابنُ السّرّاج بإيراد رأي سيبويه الذي يجعل الفاعل في (كَفَى بِاللَّهِ) لفظ الجلالة، والباء زائدة للتوكيد، وهو رأي البصريين جميعهم، ثم أشار إلى أنّ القياس خلاف ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن يُؤول (كَفَى بِاللَّهِ) بـ (كفى كفايتي بالله) فحُذفَ المصدر لدلالة الفعل عليه، وناب عنه الضمير المستتر، ثم ذكر حجته التي يستند عليها في ذلك بقوله: "القياس خلاف ما ذهب إليه سيبويه"، فخطَّأَ قياسَ سيبويه في ذلك، ورجّح قياسَهُ بحذف المصدر وإنابة الضمير المستتر عنه، وبقوله: "وهذا في العربية موجود" يقصد أنّ هذا التعبير معمول به في العربية.

وحجة ابن السّرّاج التي استند عليها مُعْتَرَضَةٌ؛ لحذف الفاعل الذي وُصِفَ بالقبح، وعدم الاستعمال، ولحذف الموصول وإبقاء صلته، ولتكلف الحذف والتّقدير الذي لا داعي له[xix]، فيبقى رأي البصريين هو الأقوى في المسألة؛ لسلامته من المآخذ النحوية، ولصحته في المعنى، فلو حُذِفت الباء من (كفى بالله شهيدًا) ونحوها لدلّت على المعنى نفسه مع فقد التوكيد الذي في زيادة الباء لا غير، ويدلّ على ذلك قول الشاعر:

عُمَيرةَ وَدِّع إن تَجَهَّزتَ غَادِيا كَفَى الشَيبُ والإسلامُ لِلمَرءِ ناهيا[xx].

ففي قوله (كَفَى الشَيبُ) يُعرب الشيب فاعلًا، فلو دخلت الباء، لصار الفاعل مرفوعًا بضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد للتوكيد.

المسألة الخامسة: قصرُ عمل كي على نصب المضارع دون جرّ الاسم

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في (كي)، فذهب البصريون إلى أنّها حرفٌ ينصب الفعل المضارع، ويَجرُّ الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنّها حرفُ نصب للمضارع فحسب دون جرّ الاسم[xxi].

واختار ابن السّرّاج ما ذهب إليه الكوفيون، فذكر (كي) في الحروف الناصبة للمضارع، ولم يذكرها في الحروف الجارة[xxii]، وهذا كافٍ لإظهار رأيه في عمل (كي)، غير أنّه لم يكتف بهذا إنما تناول عمل (كي) بتفصيل فقال: "وأما (كي) فجواب لقولك: لِمه، إذا قال القائل: لِمَ فعلت كذا؟ فتقول: كي يكون كذا ولِمَ جئتني؟ فتقول: كي تعطيَني، فهو مقارب لمعنى اللام إذا قلت: فعلتُ ذلك لِكذا، فأمّا قول من قال: كيمه في الاستفهام، فإنّه جعلها مثل لِمَه، فقياس ذلك أن يُضمر (أنْ) بعد (كي) إذا قال: كي يفعل؛ لأنّه قد أدخلها على الأسماء. وكذا قول سيبويه، والذي عندي أنّه إنّما قيل: كيمه لَما... تشبيهًا، وقد يشبهون الشيء بالشيءِ وإن كان بعيدًا منه"[xxiii].

وإذا تفحّصنا قول ابن السّرّاج هذا فسنجده قد اشتمل على أربعِ مسائل: الأولى بيان معنى (كي)، والثانية: متى تنصب (كي) المضارع بنفسها ومتى تنصبه بـ أنْ مضمرة، الثالثة: إيراد رأي سيبويه وهو رأي البصريين أيضًا بجعل (كي) جارّةً، الرابعة: ردّه على جعل (كي) جارّةً، وهو ردٌّ مجمل لم يُفصّل فيه ولم يَسق له حجةً يَستند عليها، لكنّه سَاقَ حجةً يَستند عليها في ذلك عند كلامه عن اللام التي تنصب المضارع بـ (أنْ) مضمرة جوازًا، فبعد أن قسّمَ الأفعال المنصوبة إلى ثلاثة أقسام:

- "فعلٌ ينتصبُ بحرفٍ ظاهرٍ ولا يجوز إضمارهُ (وذلك ما انتصب بلن وكي).

- وفعلٌ ينتصبُ بحرفٍ يجوز أن يُضمَر .وهذا يقع على ضربين: أحدهما أن تعطف بالفعل على الاسم، والآخر أن تدخل لام الجرّ على الفعل.

- وفعلٌ ينتصب بحرفٍ لا يجوزُ إظهارهُ"[xxiv].

وقد قال عن الضرب الآخر في القسم الثاني: "وأما الضرب الآخر فما دخلت عليه لام الجرّ وذلك نحو قولك: جئتُكَ لتعطيني ولتقومَ، ولتذهبَ، وتأويل هذا: جئتُك لأنْ تقومَ، وجئتُكَ لأنْ تعطيني ولأن تذهبَ، وإنْ شئتَ أظهرتَ فقلت (لأنَّ) في جميعِ ذلك وإن شئت حذفت (أنْ) وأضمرتها، ويدلك على أنّه

لا بدّ من إضمار (أنْ) هنا إذا لم تذكرها أنّ لام الجرّ لا تدخل على الأفعال، وأنّ جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعالِ، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، وليس لك أن تفعل هذا مع غير اللام، لو قلت: هذا لك بتقوم، تريد بأنْ تقوم لم يَجز، وإنما شاع هذا مع اللام من بين حروف الجرّ فقط؛ للمقاربة التي بين كي واللام في المعنى"[xxv].

وهنا نجد حجة ابن السّرّاج التي يستند عليها في منع (كي) من الجرّ خلافًا للبصريين، وهي أنّ جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعالِ، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، واستثنى من ذلك اللام لا غير.

وهي الحجة - نفسها - التي ساق الكوفيون[xxvi]، فهو تبع في هذه المسألة لرأيهم وحجتهم، وأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون وابن السّرّاج ليس قويًّا؛ لأنّ فيه ردًّا لشواهد وردت عن العرب نثرًا وشعرًا، وما ورد سماعًا عن العرب ما ينبغي ردّه بالصنعة النحوية، لا سيما أنّه قد قال به كبار النّحاة، وكان الأفضل إثبات جرّها مع قلّة لا نفي الجرّ مطلقًا.

ومن شواهد الجرّ بـ (كي)، قولهم إذا سألوا عن علّة الشّيء: "كَيمَهْ"[xxvii]، فجرّت (ما) الاستفهاميّة، وقول الشاعر:

إذا أَنتَ لَم تَنفَع فَضُرَّ فَإِنَما

يُرَجَّى الفَتَى كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ[xxviii].

فجرّت (ما) المصدرية وما دخلت عليه، وقال الشاعر:

فقالتْ أَكُلَّ النَّاسِ أصبحتَ مَانِحًا

لِسانَكَ كَيمَا أنْ تَغُرَّ وتَخَدعَا[xxix].

فجرّت أنْ المصدرية وما دخلت عليه. وقد أَوَّلَ الكوفيون هذه الشواهد تأويلات متكلَّفة ومشتملة على أخطاء، مثل: حذف صلة الحرف المصدري مع بقاء معموله، ونصب اسم الاستفهام بعامل متقدّم عليه، وحذف ألف (ما) الاستفهامية في غير حالة الجرّ، وحذف المنصوب مع بقاء عامل النصب[xxx].

الخاتمة:

موضوع هذا البحث هو الأدلة التي استند عليها ابنُ السّرّاج في ترجيحه لآراء الكوفيين في بعض مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ومناقشة هذه المستندات؛ لمعرفة هل أتى ابنُ السراج فيها بجديد أم أنّه سار في ركب الكوفيين بذات أدلتهم وحججهم؟ وبعد إنجاز هذه البحث تمّ التوصّل لنتائج تتمثّل في:

1- تمّ التوصّل لخمس مسائل نحوية وافق فيها ابن السراج الكوفيين، وهذه المسائل هي: جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وجواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، والحكم باسميّة (رُبّ)، وجعل فاعل (كفى

بالله) ونحوهِ ضميرًا مستترًا يعود إلى مصدر الفعل، وقصرُ عمل (كي) على نصب المضارع دون جرّ الاسم.

2- في المستندات التي ساقها ابن السراج في مسألة جواز تقديم خبر (ليس) عليها لم يأت بجديد على ما قاله الكوفيون المانعون، فقد ردد المستندات نفسها التي ساقوها في المنع، فكانت مستنداتٌ قائمةً على الصنعة النّحوية المنحازة للقياس والمنطق، المهمِلَة السّماع.

3- في مسألة جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) ساق ابن السراج مستندًا واحدًا، وهو قياسها على (ما) النافية، التي يجوز فيها الإعمال والإهمال؛ لأنّها أشبهت (ليس)، واكتفى بهذا؛ لأنّها جاءت على قدر الحجة التي ساقها سيبويه في المنع، ولأنّ القياس على إعمال (ما) المشبهة بـ (ليس) هو الحجة الأقوى في المسألة؛ بسبب أنّها سالمة من معارض المانعين للإعمال، في حين أنّ الحجج الأخرى لم تسلم من المعارضة.

4- والمستندات التي ذكرها ابن السّرّاج في جعل (رُبّ) اسمًا قد أخذها من الكوفيين، وهي لا ترقى للترجيح، فيكون مذهبُ البصريين في المسألة هو الأرجح؛ لقوة ما استندوا عليه من كون معنى (رُبّ) لا يتضح إلّا في غيرها، وهذا شأن الحروف، وأنّ العرب تجرّ ما بعدها في الكلام دائمًا، ولا يوجد سبب لجرّه غير كون (رُبّ) حرف جرّ، وأنّها لا تُجرّ أبداً، ولا يَدخل عليها حرفُ جرّ.

5- وفي مسألة جعل فاعل (كفى بالله) ونحوها ضميرًا يعود إلى مصدر الفعل، ساق مستندين: أحدهما: أنّ القياس خلاف ما ذهب إليه القائلون بأنّ الفاعل لفظ الجلالة والباء زائدة، والآخر أنّ حذف المصدر وإنابة الضمير عنه موجود في العربية، وقد أُعترض هذان المستندان لاشتمالهما على أخطاء، مثل: حذف الفاعل، وعدم الاستعمال، وحذف الموصول وإبقاء صلته، وتكلف الحذف والتّقدير الذي لا داعي له.

6- وفي مسألة قصر عمل (كي) على نصب المضارع دون جرّ الاسم، استند ابن السّرّاج على حجة أنّ جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعالِ، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، واستثنى من ذلك اللام لا غير. وهي الحجة نفسها التي ساق الكوفيون [xxxi]، فهو تبع لهم في هذه المسألة لرأيهم وحجتهم.

هوامش البحث:

[i]- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ط 1، **(بيروت، دار صادر، 1994م)**، ج 4، ص 339.

[ii]- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ط 3، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م)، ج 14، ص 483.

[iii]- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط 1، (القاهرة، المكتبة العصرية، 2003م)، ج 1 ،160. أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله محب الدين، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ط 1، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986م)، ص 315.

[iv]- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، **الأصول في النحو**، ط 1، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1999م)، ج 1، ص90.

[v]- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، **البحر المحيط في التفسير**، ط 1، (بيروت، دار الفكر، 1402ه)، ج 6، ص 127.

[vi] - أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ج 6، ص 127. السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ط 1، (دمشق، دار القلم)، ج 6، ص 309.

[vii]- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 1، ص92.

[viii]- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 1، ص 235 – 236.

[ix]- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ط 1، (القاهرة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1966م)، ج 1، ص270.

[x]- النحاس، محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، **إعراب القرآن**، ط 1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1421ه)، ج 2، ص 84.

[xi]- البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ط 4، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997م)، ج 4، ص 166.

[xii]- ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، **شرح الجمل الزجاجي**، ط 1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م)، ج 2، ص 481.

[xiii]- ينظر: الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ط 1، (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1966م)، ج 2، ص330.

[xiv]- ثابت قطنة، ثابت بن كعب بن جابر العتكي، **شعر ثابت قطنة العتكي**، ط 1، (بغداد، مطبعة الجمهورية، 1970م)، ص 94.

[xv]- ينظر: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله محب الدين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط 1، (دمشق، دار الفكر، 1995م)، ج 1، ص 364، 365.

[xvi]- أبو البركات الأنباري، **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: 3/ 833.

[xvii]- ينظر: أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ج، 3، ص 523.

[xviii]- ابن السراج، **الأصول في النحو**، 2/ 260.

[xix]- ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، **سر صناعة الإعراب**، ط 1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2000م)، ج، ص 141. أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، 523/3.

[xx]- سحيم، سحيم عبد بني الحسحاس، **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**، ط 1، (القاهرة، دار الكتب المصرية، 1950م)، ص 16.

[xxi]- ينظر: أبو البركات الأنباري، **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ج 2، ص570.

[xxii]- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، 21/ 408، /147.

[xxiii]- ابن السراج، **الأصول في النحو**، 2/ 147.

[xxiv]- ابن السراج، **الأصول في النحو**، 147/2.

[xxv]- ابن السراج، **الأصول في النحو**، 2/ 100، 101.

[xxvi]- ينظر: أبو البركات الأنباري، **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**،2/ 571.

[xxvii]- ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط 1، (بالقاهرة، دار الطلائع للطباعة والنشر، 2009م)، ج 2، ص 8.

[xxviii]- النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة، **ديوان النابغة الجعدي**، ط 1، (بيروت، دار صادر، 1994م)، ص 111.

[xxix]- محمد، محي الدين عبد الحميد، **عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك**، ط 1، (بالقاهرة، دار الطلائع للطباعة والنشر، 2009م)، 8/2.

[xxx]- جميل بثينة، جميل بن معمر، **ديوان جميل بن معمر**، ط 1، (بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1982م)، ص 89.

[xxxi]- ينظر: أبو البركات الأنباري، **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**،2/ 571.

المراجع:

- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط 1، (القاهرة، المكتبة العصرية، 2003م).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ط 4، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997م).
- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله محب الدين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط 1، (دمشق، دار الفكر، 1995م).
- ثابت قطنة، ثابت بن كعب بن جابر العتكي، **شعر ثابت قطنة العتكي**، ط 1، (بغداد، مطبعة الجمهورية، 1970م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، **سر صناعة الإعراب**، ط 1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2000م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ط 1، (القاهرة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1966م)، ج 1، ص270.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، **البحر المحيط في التفسير**، ط 1، (بيروت، دار الفكر، 1402ه).
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ط 1، **(بيروت، دار صادر، 1994م).**
- جميل بثينة، جميل بن معمر، **ديوان جميل بن معمر**، ط 1، (بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1982م).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ط 3، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م).
- ينظر: الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ط 1، (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1966م)،
- سحيم، سحيم عبد بني الحسحاس، **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**، ط 1، (القاهرة، دار الكتب المصرية، 1950م).
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، **الأصول في النحو**، ط 1، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1999م).
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، **شرح الجمل الزجاجي**، ط 1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م).
- محمد، محي الدين عبد الحميد، **عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك**، ط 1، (بالقاهرة، دار الطلائع للطباعة والنشر، 2009م)

النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة، **ديوان النابغة الجعدي**، ط 1، (بيروت، دار صادر، 1994م).

ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط 1، (بالقاهرة، دار الطلائع للطباعة والنشر، 2009م).